S/2020/720

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
17 July 2020
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة 17 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

أتشرف بأن أحيل طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019 خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (انظر المرفق).

وقد أعدت البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة هذا التقييم. ومع أنه جرت استشارة أعضاء آخرين في المجلس، ينبغي ألا ينظر إلى هذا التقييم باعتباره يمثل آراء المجلس.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* جوناثان **ألن**
القائم بالأعمال بالنيابة

300720 230720 20-09685 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**مرفق الرسالة المؤرخة 17 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

# تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (تشرين الثاني/نوفمبر 2019)

## مقدمة

في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقد مجلس الأمن، تحت رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، 20 جلسة رسمية، بما في ذلك جلستان خاصان، و 13 جلسة مشاورات غير رسمية. واتخذ المجلس أربعة قرارات، واعتمد بيانين رئاسيين، وأصدر أربعة بيانات صحفية.

## أفريقيا

*غينيا – بيساو*

في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2019/13) أعرب فيه عن بالغ القلق إزاء الحالة الاجتماعية والسياسية في غينيا – بيساو. ودعا المجلس الرئيس، جوزيه ماريو فاز، والحكومة بقيادة رئيس الوزراء، أريستيديس غوميز، إلى تسوية خلافاتهما، ولفت الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بغية اختتام الدورة الانتخابية وحتى يتسنى نقل السلطة سلميا إلى رئيسٍ منتخب. وحث المجلس أيضا قوات الدفاع والأمن في غينيا – بيساو على مواصلة التزام الحياد والإحجام عن التدخل في السياسة طوال سير العملية الانتخابية وما بعدها.

وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة في غينيا – بيساو، قامت أثناءها الممثلة الخاصة للأمين العام في غينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، روزين سوري – كوليبالي، بتقديم إحاطة.

*القرن الأفريقي*

في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت نائبة الأمين العام، أمينة محمد، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، فاطمة كياري محمد، إحاطة إلى المجلس بشأن الزيارة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى القرن الأفريقي في الفترة من 19 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019، والتي ركزت على موضوع المرأة والسلام والأمن. وقامت نائبة الأمين العام بزيارة إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والسودان والصومال.

وقالت نائبة الأمين العام إن الزيارات المشتركة ساعدت على تعزيز تنفيذ أطر العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، ومبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2020 التي اتخذها الاتحاد الأفريقي. وفي حين أقرت بأن فرصة إحلال السلام في المنطقة فرصة حقيقية، فإنها حثت المجتمع الدولي على إيجاد حلول دائمة للتحديات المعقدة التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالمساواة بين

الجنسين وتمثيل المرأة. وأضافت المراقِبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة أن المجتمع الدولي بحاجة إلى تشجيع الاستثمار في النساء والفتيات، وأن عمليات السلام تقع عليها مسؤولية توفير مرافق تراعي الفوارق بين الجنسين.

ورحب أعضاء المجلس بهذه الزيارات وأشاروا إلى العمل المشترك الذي يضطلع به كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن.

*جمهورية أفريقيا الوسطى*

في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم إحاطة كل من الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، بينتو كيتا، ونائب المستشار العسكري، اللواء هيو فان روسن.

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2499 (2019)، الذي جدد بموجبه ولاية البعثة المتكاملة حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛ وأبقى على الحد الأقصى لقوام القوات عند 650 11 من الأفراد العسكريين؛ وأضفى الطابع الرسمي على دعم البعثة المتكاملة لتنفيذ اتفاق السلام المبرم في شباط/فبراير 2019؛ ومكَّن البعثة المتكاملة من بذل المساعي الحميدة وتوفير الدعم الأمني والتشغيلي واللوجستي والتقني للانتخابات الرئاسية والتشريعية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وأعاد تأكيد مهام ومسؤوليات البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

*السودان وجنوب السودان (أبيي)*

في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2497 (2019)، الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى 15 أيار/مايو 2020؛ وأبقى على الحد الأقصى لقوام القوات عند 550 3 فردا، والحد الأقصى المأذون به لقوام أفراد الشرطة عند 640 فردا؛ ومدَّد تعديل الولاية الذي تقدم القوة بموجبه الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها حتى 15 أيار/مايو 2020.

*جنوب السودان*

في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن جنوب السودان، قدم خلالها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر، إحاطة.

وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا أحاط فيه علما باتفاق الأطراف في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان على تمديد الفترة التي تسبق المرحلة الانتقالية لمدة 100 يوم، اعتبارا من 12 تشرين الثاني/نوفمبر. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من أن الأطراف في الاتفاق لم تحرز تقدما كبيرا بشأن تنفيذ المهام الحاسمة في الفترة التي تسبق المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الانتقالية وتحديد عدد الولايات وحدودها، ودعوا الأطراف إلى إحراز تقدم فوري في إنجاز تلك المهام من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

*جمهورية الكونغو الديمقراطية*

في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقبل تجديد ولايتها في كانون الأول/ديسمبر 2019، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان – بيير لاكروا، إحاطة.

وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش المجلس الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مشاورات مغلقة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى" عقب تزايد أعمال العنف في إقليم بيني بمقاطعة كيفو الشمالية. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة البعثة، ليلى زروقي، إحاطة.

*الصومال*

في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار 2498 (2019) الذي أشار فيه إلى قراره بفرض جزاءات محددة الأهداف وأعاد تأكيد حظر الأسلحة المفروض على الصومال وحظر استيراد وتصدير الفحم الصومالي؛ وفرض قيوداً على نقل بعض مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى الصومال؛ ومدَّد ولاية فريق الخبراء المعني بالصومال المنشأ عملا بالقرار 2444 (2018) حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2020.

وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن الصومال. وقدم إحاطة إعلامية كل من الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، جيمس سوان؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو ماديرا؛ ورئيسة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في الصومال، حليمة إسماعيل إبراهيم؛ ورئيس منظمة الجهات الفاعلة الصومالية من غير الدول، عثمان معلم.

وقال الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال إنه تم إحراز تقدم هام في مجال الإصلاحات، إلا أن إحراز مزيد من التقدم يتطلب إجراء حوار والتوصل إلى توافق في الآراء بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الرئيسية الأعضاء في الاتحاد. وقد أصبح مرور سنة بدون أي تعاون فعال يشكل عقبة أمام تحقيق الأولويات الوطنية، كما أن التوترات في جوبالاند تنذر بخطر وقوع أعمال عنف إذا لم تتم إدارتها بعناية. ودعا القادةَ وأصحابَ المصلحة إلى مضاعفة جهودهم لاستكمال الدستور الاتحادي بحلول حزيران/يونيه. وقال الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال إن من المهم أن يقر الصومال مشروع قانون الانتخابات ويعدِّل قانون الأحزاب السياسية. وقالت رئيسة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إن نموذج تقاسم السلطة على أساس الانتماء العشائري كان تدبيرا مؤقتا ريثما يتم التوصل إلى إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. وقال رئيس منظمة الجهات الفاعلة الصومالية من غير الدول إن الصومال بحاجة إلى تسريع وتيرة الاستعدادات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، ودعا إلى تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها.

وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا شدد فيه أعضاء المجلس على أهمية إجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية وشفافة على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، ودعوا حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد إلى استئناف الحوار من أجل حل المسائل المعلقة.

*منطقة الساحل*

في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، قدم خلالها إحاطة كل من الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا؛ ووزير خارجية بوركينا فاسو، ألفا باري؛ والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، كوين فيرفايكي؛ والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وممثلة عن المجتمع المدني، أسيتان ديالو.

وقالت الأمينة العامة المساعدة إن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تحتاج إلى المزيد من المعدات، وإلى قدرات تمكينية مثل العتاد الجوي، وإلى التدريب من أجل التصدي لتردي البيئة الأمنية. وقال وزير الخارجية إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تحتاج إلى ولاية قوية وأكثر استباقية من أجل المساهمة بقدر أكبر في الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب. وحث المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي المجلس على الموافقة على طلبات المجموعة الخماسية بمنح القوة المشتركة ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والحصول على الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة. وقدَّم المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ملخّصاً للمساهمة المالية الواسعة النطاق التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتعزيز استقلالية القوة المشتركة ومساءلتها. ودعت ممثلة المجتمع المدني المجموعة الخماسية إلى ضمان حماية المدنيين وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع عملياتها، وأشارت في الوقت ذاته إلى أن عسكرة منطقة الساحل ليست السبيل إلى إحلال السلام.

وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا أعرب فيه أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. ورحبوا بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تفعيل القوة المشتركة، وشجعوا الدول على ضمان أن تواصل القوة المشتركة النهوض بمستوى عملياتها مع مرور الوقت من أجل إظهار المزيد من النتائج التشغيلية الملموسة. وأشار أعضاء المجلس إلى أن التصدي العسكري للتهديدات التي تواجهها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لن يكون مجديا إلا إذا أُدمج في تنفيذ استراتيجيات إقليمية ووطنية جامعة تشمل الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية.

*ليبيا*

في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في ليبيا. وظلت المدعية العامة ملتزمة بتنفيذ ولايتها، ودعت المجلس والدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم إلى جانب المحكمة وولايتها المتمثلة في إنهاء الإفلات من العقاب عن ارتكاب أخطر الجرائم، لأن المساءلة والردع هما ركيزتان من ركائز الاستقرار والتقدم والازدهار في ليبيا. وقد أحرزت المحكمة تقدماً في تحقيقاتها الجارية، ولكن لم يتم تسليم الهاربين الذين صدرت بحقهم أوامر قبض، بمن فيهم سيف الإسلام القذافي، ومحمود

مصطفى بوسيف الورفلي، والتهامي محمد خالد. وأشارت إلى مسؤولية الدول عن القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم إلى المحكمة.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء استمرار العنف في ليبيا. وأعرب معظم أعضاء المجلس عن تأييدهم الكامل لمكافحة الإفلات من العقاب والمساعدة على استعادة سيادة القانون في البلد. وفي هذا الصدد، حث بعض أعضاء المجلس على التعاون مع المحكمة. وأشار أعضاء آخرون في المجلس إلى عدم إحراز المحكمة تقدما في التحقيقات في ليبيا، وأشاروا إلى مبدأ التكامل في عمل المحكمة والنظام القضائي الوطني.

وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، قدم خلالها إحاطةً كل من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، وممثلة عن المجتمع المدني، رضا الطبولي.

ونبّه الممثل الخاص إلى أن الآثار المباشرة للتدخل الأجنبي تتضح بشكل متزايد في ليبيا، بما في ذلك تورط مرتزقة ومقاتلين من شركات عسكرية أجنبية خاصة. وقد قُتل أكثر من 200 مدني وشُرد أكثر من 128 000 شخص منذ نيسان/أبريل. وأكد الممثل الخاص أن التحضيرات جارية لعقد مؤتمر قمة دولي تستضيفه حكومة ألمانيا في برلين. وقالت ممثلة المجتمع المدني إن على المجتمع الدولي تمكين القيادات النسائية والليبيين في الميدان الذين يسعون إلى إحلال السلام.

ودعا أعضاء المجلس المجتمعَ الدولي إلى دعم استئناف العملية السياسية من أجل إنهاء النزاع. ودعا العديد من أعضاء المجلس إلى إنهاء التدخل الأجنبي والتقيد الصارم بحظر توريد الأسلحة. وطلب وزير خارجية ليبيا، محمد طه سيالة، من المجلس أن يستنكر علناً ارتفاع عدد الضحايا المدنيين والهجوم الذي شنه اللواء حفتر على طرابلس، وأعرب عن تأييده للمؤتمر المقبل في برلين.

### أوروبا

*البوسنة والهرسك*

في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن البوسنة والهرسك واتخذ بالإجماع القرار 2496 (2019)، الذي مدد بموجبه الإذن الممنوح لعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي بموجب الفصل السابع من الميثاق. وقدم إحاطة كل من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو، ورئيسة برنامج الرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب في البوسنة والهرسك، سلمى كورينيتش.

وأعرب الممثل السامي عن أسفه لأن عملية تشكيل الحكومة استغرقت أكثر من عام، مما أضر بشدة بقدرة البرلمان على اعتماد قوانين جديدة. وحذر من أن استمرار الخطاب الباعث على الانقسام والمزعزع للاستقرار، وتمجيد مجرمي الحرب، وإنكار الإبادة الجماعية في سريبرينتسا، كلها أمور من شأنها أن تواصل تقويض إمكانية المصالحة. وقال إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الأحكام القضائية القائمة والإصلاح القضائي أمر يبعث على قلق بالغ.

وقالت ممثلة المجتمع المدني إن هناك حاجة إلى مزيد من المصالحة، مما يتطلب وضع حد لتمجيد مجرمي الحرب وتنفيذ الأحكام القضائية الوطنية والدولية ذات الصلة.

ورحب معظم أعضاء المجلس بتقرير الممثل السامي وأعربوا عن قلقهم إزاء الخطاب الباعث على الانقسام وعدم إحراز تقدم بسبب عدم تشكيل الحكومة. وقال الممثل الدائم للبوسنة والهرسك إنه يرحب باتخاذ القرار بالإجماع؛ وإن بلده ما زال يتطلع إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو ملتزم تماما بتنفيذ الإصلاحات اللازمة للتكامل، بما في ذلك ما يتعلق بسيادة القانون والحكم الرشيد؛ وأشار إلى أن الملاحقة القضائية لجميع مرتكبي جرائم الحرب أمر لا غنى عنه.

*قبرص*

في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات مغلقة لمناقشة الحالة في قبرص. وأطلعت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري آن ديكارلو، أعضاء المجلس على آخر مستجدات المحادثات بين الطرفين.

**الشرق الأوسط**

*الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين*

في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قدم خلالها إحاطة كل من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، نيكولاي ملادينوف، والمديرة التنفيذية لمركز جيشاه القانوني لحرية التنقل، تانيا هاري.

وقال المنسق الخاص إنه في أعقاب التصعيد الخطير الذي جرى مؤخرا بين إسرائيل ومقاتلين فلسطينيين في غزة، لا تزال الحالة شديدة التقلب. وأشار إلى أن الاتجاهات السلبية في الميدان لا تزال مستمرة، بما في ذلك قرار إسرائيل في 1 تشرين الثاني/نوفمبر المضي قدما ببناء نحو 600 2 وحدة سكنية. وكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة تأسف للإعلان الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية في 18 تشرين الثاني/نوفمبر بأنها لم تعد تعتبر أن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي، وشدد على أن موقف الأمم المتحدة بشأن عدم شرعية المستوطنات لم يتغير، تمشيا مع قرار المجلس 2334 (2016). وشدد على أهمية إجراء انتخابات فلسطينية ذات مصداقية والتمسك بتوافق الآراء الدولي بشأن حل النزاع على أساس حل الدولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقالت المديرة التنفيذية لمركز جيشاه القانوني لحرية التنقل إن إسرائيل تواصل السيطرة على جوانب كثيرة من الحياة اليومية في غزة، بينما يستمر الوضع الإنساني في التدهور. وادعت أن عزل إسرائيل المتعمد لغزة، الذي فاقمته الانقسامات الفلسطينية الداخلية، يشكل عقبة أمام السلام شأنه في ذلك شأن المستوطنات. ودعت المجتمع الدولي إلى الإصرار على أن تسمح إسرائيل قدر الإمكان بدخول الأشخاص والبضائع، رهناً فقط بمراعاة الإجراءات الأمنية الضرورية والمعقولة.

وأكد معظم أعضاء المجلس من جديد دعمهم لحل الدولتين، وأدانوا إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، وشددوا على أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وأكد البعض على أهمية إجراء انتخابات فلسطينية شاملة للجميع وذات مصداقية إلى جانب الجهود المبذولة من أجل المصالحة بين الفلسطينيين. وكرر أحد أعضاء المجلس تأكيد إعلانه في 18 تشرين الثاني/نوفمبر بأن إنشاء مستوطنات مدنية إسرائيلية في الضفة الغربية لا يتعارض في جوهره مع القانون الدولي، مشيرا إلى أنه

لم يأخذ في الاعتبار الوضع القانوني الخاص لأي مستوطنة بعينها. ورفض المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة هذا الإعلان باعتباره غير قانوني وغير مسؤول. ورحب ممثل إسرائيل بهذا الإعلان.

*لبنان*

في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006). وقدم إحاطة كل من المنسق الخاص لشؤون لبنان، يان كوبيتش، والأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، محمد خالد الخياري.

*الجمهورية العربية السورية*

في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة خاصة قدم خلالها إحاطة كل من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو آرياس، ووكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو.

وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة لمناقشة الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، قدم خلالها إحاطةً وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك.

وأطلع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية المجلس على مستجدات الاستجابة الإنسانية لـ 11 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، وأثر الأعمال العدائية في شمال غرب البلد، والحالة في الشمال الشرقي، والحاجة الماسة إلى تجديد القرار 2165 (2014)، وذكّر المجلس بالحالة الإقليمية ككل. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة لمناقشة الحالة السياسية في الجمهورية العربية السورية. وقدم إحاطة كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير بيدرسن، وعضوة مجلس إدارة رابطة النساء السوريات، صباح الحلاق.

وأطلع المبعوث الخاص المجلس على آخر مستجدات إنشاء اللجنة الدستورية في جنيف في 30 تشرين الأول/أكتوبر، وأعرب عن أمله في أن يفسح ذلك المجال لبذل جهد سياسي لتجاوز ما يقرب من تسع سنوات من النزاع، وفقا للقرار 2254 (2015). وتحدثت عضوة مجلس الإدارة عن الأثر الجنساني للنزاع على ملايين النساء وأهمية ضمان المساءلة؛ وتأمين مشاركة فعالة للمرأة السورية في العملية السياسية وفي جميع نواحي السلم والأمن؛ وإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات ووضع حد للاختفاء القسري من جانب جميع الأطراف.

ورحب أعضاء المجلس بإنشاء اللجنة الدستورية وحثوا على إحراز تقدم بشأن جميع عناصر القرار 2254 (2015).

*العراق*

في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقدم إحاطة كل من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق، كريم أسعد أحمد خان، وعضو المجتمع المدني العراقي، وهو يزيدي من قضاء سنجار، السيد كاتشي.

وقال المستشار الخاص إن فريق التحقيق يعمل الآن بكامل طاقته. وقد أتاحت التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء للفريق توسيع نطاق تحقيقاته لتشمل جميع المجتمعات المحلية التي عانت في ظل وجود داعش. وأحرز الفريق تقدما كبيرا في جمع الأدلة وتحديد هوية مرتكبي الجرائم ضد الطائفة الأيزيدية. وشكر المستشار الخاص حكومة العراق والقضاء العراقي وحكومة إقليم كردستان على ما تبذله من دعم وتعاون مثاليين.

ووصف السيد كاتشي عمليات الإعدام الجماعية المروعة التي وقعت في قرية كوشو في آب/أغسطس 2014. وشكر المجلس على إنشاء فريق التحقيق، وطلب إلى المجتمع الدولي أن يقرّ بأن الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق وبازدياد التعاون مع حكومة العراق. وأشاد بعض الأعضاء بتوسيع نطاق التحقيق الذي يجريه الفريق ليشمل أقليات أخرى. وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة أن يقوم فريق التحقيق وجميع المعنيين بمكافحة الإرهاب في العراق بتنسيق جهودهم مع العراق واحترام سيادته، فضلا عن ولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على الأراضي العراقية. ورحب الممثل الدائم للعراق بتمديد ولاية فريق التحقيق لمدة 12 شهرا، حتى أيلول/سبتمبر 2020، وأشاد بالجهود الجارية لتحديد هوية الجناة ومساءلتهم.

**اليمن**

في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا رحب فيه أعضاء المجلس بتوقيع اتفاق الرياض بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الكامل لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى العمل على التعجيل باستئناف المفاوضات الشاملة والجامعة لإنهاء النزاع والتحرك صوب عملية انتقال سلمي. كما كرروا دعوتهم الأطراف إلى مواصلة تنفيذ اتفاق ستوكهولم على نطاق أوسع.

وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن اليمن، قدم خلالها إحاطةً كل من وكيل الأمين العام والمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث؛ ومساعِدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، أورسولا مولر، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، الفريق أبهيجيت غوها.

وقال المبعوث الخاص إنه على إثر توقيع اتفاق الرياض ووقف التصعيد في الميدان بين الحوثيين وتحالف دعم الشرعية في اليمن، يجري بناء زخم نحو التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن. وستبذل الأمم المتحدة كل جهد ممكن للبدء في محادثات أوسع نطاقا. وقالت مساعدة الأمين العام إن فترة تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر شهدت أدنى مستويات العنف في عام 2019 حتى الآن. بيد أن القيود التي

يفرضها الحوثيون على دخول العاملين في المجال الإنساني تتسبب في حالات تأخير غير مقبولة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ورحب أعضاء المجلس باتفاق الرياض وأيدوا جهود المبعوث الخاص. وأكد أعضاء المجلس أهمية إيصال المساعدات الإنسانية.

**مسائل مواضيعية ومسائل أخرى**

*عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*

عقد المجلس مشاورات مغلقة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر للحصول على معلومات مستكملة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، كريستوف هويسغن.

*المرأة والسلام والأمن*

في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، اختتم المجلس مناقشته المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي كانت قد بدأت في 29 تشرين الأول/أكتوبر.

**أعمال الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام**

في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن أعمال الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قدم خلالها إحاطةً كل من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ومفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأحد مستشاري عمدة بانغي.

وقال وكيل الأمين العام إن شرطة الأمم المتحدة تواصل العمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين والوطنيين والمحليين، وأنه يتعين عليها القيام بالمزيد من أجل زيادة نسبة النساء في صفوف حفظة السلام. وقال مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إيسوفو يعقوبا، إن شرطة البعثة تساعد في حماية المدنيين وإعادة بسط سلطة الدولة، بما في ذلك من خلال دورات تدريبية تشترك في تقديمها بعثة الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي.

ونبَّه مفوض الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوال عبد الناصر، إلى أن حكومات كثيرة جدا ركزت على التصدي للجريمة المنظمة في الدول الهشة باتخاذ تدابير عسكرية، بيد أن النُهج القضائية من شأنها أن تكون أكثر فعالية. وأشارت كبيرة مستشاري الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ماري غاهونزير، إلى الدور الهام الذي تضطلع به شرطة القوة الأمنية المؤقتة في المجتمعات المحلية، بما في ذلك ما يتعلق بالتصدي للعنف الجنسي والجنساني.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للعمل الحاسم الذي يضطلع به ضباط شرطة الأمم المتحدة، وركز بعض الأعضاء في مداخلاتهم على أهمية التقيد الصارم بالولايات المنوطة بهؤلاء الضباط، بينما ركز أعضاء آخرون على ضرورة توفير معدات أفضل لشرطة الأمم المتحدة.

*الأسلحة الكيميائية*

في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2019/14) بشأن صون السلام والأمن الدوليين، أكد فيه من جديد دعمه القوي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ولعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا للاتفاقية. وشدد المجلس على أهمية تنفيذ الاتفاقية، وأهاب بجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تصبح أطرافا فيها دون تأخير. وأكد من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا للقانون الدولي وأدانه بأشد العبارات الممكنة. وأعرب عن اقتناعه الراسخ بضرورة مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ورحب بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إطار الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقا لأحكام الاتفاقية.

*المصالحة*

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين، قدم خلالها إحاطةً كل من الأمين العام، أنطونيو غوتيريش؛ وعميد كلية تحليل النزاعات وتسويتها في جامعة جورج ميسون، ألبسلان أوزردم؛ ومديرة مركز علمان للسلام، إلواد علمان.

وقال الأمين العام إن عمليات المصالحة أدت دورا حاسما في حل النزاعات الإثنية والدينية والسياسية في أماكن مثل كمبوديا ورواندا وأيرلندا الشمالية. ونبّه إلى أن نهج المصالحة بحاجة إلى أن يتطور لمواكبة الطبيعة المعقدة للنزاعات الراهنة. وقدم عميد كلية تحليل النزاعات وتسويتها لمحة عامة عن الدروس المستفادة من عمليات المصالحة السابقة، بما في ذلك في البلقان. وسلط الضوء على مبادرات المصالحة في مرحلة ما بعد الحرب التي اتخذتها مدينة كوفنتري بالمملكة المتحدة، بما في ذلك المصالحة مع مدن ألمانية من قبيل دريسدن، وشدد على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به السلطات المحلية. وتحدثت مديرة مركز علمان للسلام عن بناء السلام والمصالحة في الصومال. وقالت إن المصالحة ليست حدثا فريدا؛ وإنما هي سيرورة. ومن الأمور الحاسمة إعادة بناء الثقة وضمان استيعاب الجميع. ودعت إلى زيادة إشراك المرأة في عمليات المصالحة وزيادة الاستثمار المالي في بناء السلام، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام.

وقد تناول الكلمة أكثر من 50 متكلما. وشدد أعضاء المجلس على أهمية تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني، والربط بين عمليات المصالحة الوطنية والمحلية، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، والعدالة الانتقالية، ومشاركة جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب. وأبرز عدد من أعضاء المجلس أهمية تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية دعما للمصالحة الوطنية.